بحث في

دور الحكومة فى إنتشار جرائم المرأة

تأليف

شـريف أحمـد الطبـاخ

المحامي بالنقض والإدارية العليا

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

[موضوع البحث]

[دور الحكومة فى إنتشار جرائم المرأة]

سنتحدث في هذا البحث عن دورالحكومة فى إنتشار جرائم المرأة في النواحي التالية :

إجرام المرأة عبر التاريخ

أهمية دراسة جرائم المرأة

نوعية الجرائم التى يرتكبها النساء

الإحصائيات الجنائية وإختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجل

أسباب إرتكاب المرأة للجريمة

العوامل الذاتية لإجرام المرأة

العوامل الوراثية

التكوين البيولوجى

التكوين النفسى

السن

العوامل الخارجية لإجرام المرأة

العوامل الإجتماعية

العوامل الإقتصادية

الفقر

البطالة

العوامل الثقافية

ضعف الوازع الدينى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعليم

وسائل الإعلام

العادات والتقاليد

العوامل الجغرافية

إنخفاض نسبة إجرام المرأة عن نسبة إجرام الرجل

النظريات التقليدية

العوامل البيولوجية فى تفسير جرائم النساء

العوامل الإجتماعية فى تفسير جرائم النساء

العوامل النفسية فى تفسير جرائم النساء

الإتجاه التكاملى فى تفسير جرائم النساء

النظريات الحديثة

الإتجاه الثالث

الوسائل التى تحد من جرائم المرأة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إجرام المرأة عبر التاريخ

إن الحديث عن بداية إجرام المرأة يقودنا إلى البحث عن بداية الإجرام ، ولعل أول وأقدم جريمة قتل وصلت إلى علمنا هى جريمة أحد أبناء سيدنا آدم واتل عليهم {لأخيه وقد حدثنا عنها الله سبحانه وتعالى فى كتابة العزيز : نبا ابنى لآدم بالحق إذ قرباً قرباناً فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر ، فطوعت له نفسه قتل أخيه (ثم يتم سبحانه وتعالى فى نفس السورة} : قال لأقتلنك ، وبذلك يؤكد لنا القرآن الكريم بأن أول جريمة ارتكبت فى هذه الأرض ارتكبها رجل وليس امرأة ، ويستحيل معرفة أول جريمة ارتكبتها المرأة وذلك لإنعدام الدلائل على ذلك بينما يمكننا معرفة بعض الجرائم التى ارتكبتها المرأة من خلال بعض القوانين والشرائع القديمة والتى ترجع لقرون قبل الميلاد ، ومن بينها ما يسمى بشريعة "أورنمو" وشريعة "بنت عشتار" ومدونة "حمو رابى" .

حيث جاء فى مدونة "أورنمو" 2111-2003 ق م إحدى المواد التى تعاقب الزوجة التى أغرت بمفاتنها رجلاً أخر والذى أدى إلى مضاجعتها ، أما مدونة "لبت عشتار" فكانت تبيح الفساد بمفهومة الواسع ، وإن كان ينظر إلى الزانية غير المتزوجة نظرة أقل مستوى من المرأة العفيفة .

أما مدونة "حمو رابى" فقد تضمنت ما كان يعرف بالبغاء المقدس حيث كانت البنت تقدم إلى المعبد تقرباً للآلهة . وعموماً فالممارسات الجنسية فى كل تلك المدونات التى تم ذكرها لم تكن تعتبر الزنا – بإعتباره مفهوم يشمل كل من جريمة الفساد والخيانة الزوجية بمفهوم القانون – إخلال بالنظام العام بل إعتداء على حقوق الزوجية متى كانت المرأة متزوجة.

ولقد حدثنا القرآن الكريم على قصص الأقوام السابقة ، حيث جاء فيها قصصاً عن بعض النساء اللواتى ارتكبت بعض الجرائم ومنها امرأة لوط ، وزوجة عزيز .

فإمرأة لوط خانت زوجها وأصرت على عناده وقد كان جزاؤها وجزاء قومه ما قاله ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قال {سبحانه وتعالى فى كتابه العزيز : إهلكوا أهل هذه القرية إن أهلها كانوا ظالمين ، قال إن فيها لوطا قالوا نحن} اعلم بمن فيها للننجيه وأهله إلا امرأته كانت من الغابرين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما عن زوجة العزيز الذى كان وزيراً للملك على خزائن مصر فى عهد أحد ملوك الهكسوس – فقد كانت تتردد بإظهار محاسنها ومفاتنها على سيدنا يوسف فإنتهزت فرصة وجودة فى بيتها يوماً ، فأوصدت الأبواب وقالت له أقبل على فقد هيأت لك نفسى فرفض يوسف رغم إصرارها وبعد أن أراد الفرار أمسكت به من الخلف فمزقت قميصة وأنكرت ما فعلته ودخل يوسف السجن حيث لفقت له تهمة محاولة اغتصابها ، وراودته . {وقد جاء ذلك فى الكتاب العزيز والآية الطويلة نذكر منها قوله تعالى : {وغلقت الأبواب وقالت هيت لك} .

وقد جاءت الكتب السماوية الأخرى أيضا محرمة على المرأة بعض الأفعال .

أما فى العصر الجاهلى من كثر ما كانت ترتكبه المرأة من جرائم كلها متعلقة بالزنا من شرب للخمر والرقص فى الحانات كان العرب يخشون أن تزداد عندهم البنت بل إنهم كانوا يقتلونها أو يدفنونها وهى حية وفى متقبل عمرها وذلك تجنباً للعار والخزى الذى قد تأتى به وقد جاء ذلك فى قوله تعالى : {وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون أم يدسه فى التراب ألا ساء ما يحكمون} .

وبدخول الإسلام حرم على المرأة أفعالا كثيرة كانت مباحة ، إذ أن الزنا وشرب الخمر مثلا لم يكن محرماً ومع أن الإسلام فى بداية نزول الرسالة لم يحرم ذلك تحريماً مطلقاً بل كان ذلك تدريجياً حيث كان فى البداية يحرم على المرء أن يسمح لإبنته أن تزنى مع شخص فى بيت أبيها وكما أن الخمر كذلك كان يحرم إتيانه فى الصلاة فقط ، وكذلك الشأن لمجموعة من الأفعال التى جاء تحريمها اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى {تدريجيا لكن وبنزول الآية : أصبح الحلال معروفاً والحرام معروفاً} إخلال للمرأة بتلك القواعد سبباً فى معاقبتها وهى فى ذلك لا تختلف عن الرجل .

وبعد مرور أربعة عشر قرناً من الزمن تغير الأمر فى كثير من الدول ، إذا ارتفعت نسبة إجرام المرأة بتناقص حدة القوانين الرادعة وبالتخفيف من حجم العقوبة وهو الحال فى الدول العربية والإسلامية وكذلك الدولة الغربية إذ بسبب مجموعة من المبادئ التى نادى بها الفرنسيون مثل الحرية ، هذه الحرية التى انتشر الحديث عنها فى وسائل الإعلام الغربية ، ثم حدف بعض الجرائم ونقلها من المحظور إلى ما هو أكثر من المندوب ، حيث بدأت الشرعنة لدور الدعارة وتقنين ممارسة الفساد .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ففى ألمانيا مثلا ذهب المشرع الألمانى إلى السماح بزواج نفس الجنس أى أن المرأة يمكنها أن تتزوج بقرينتها وكذلك الرجل وهو ما شاع فى كثير من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية حيث أصبح الفساد حقاً للمواطنين فى تلك الدولة .

والجرائم مثل الفساد والبغاء أصبح عند بعض الدول من القطاعات التى تشجع على السياحة فمتى كانت الحرية فى الممارسة الجنسية كان الأمر استقطاباً واستدراجاً للسياج وبالتالى إنعاش الإقتصاد الوطنى .

أما البغاء فقد أصبح ظاهرة عالمية أى أن هناك منظمات أصبحت متخصصة فى البغاء وأصبح الحديث عن البغاء كجريمة منظمة ومثال ذلك جمعية الثالوث الصينية والياكوزا اليابانية والتى أصبح لها فروع فى معظم الدول الأوربية والأسيوية .

إن التطور الذى عرفه إجرام المرأة تاريخياً يؤكد على أن إجرام المرأة يتغير بتغير تعامل القانون مع ذلك الإجرام ومرد ذلك التعامل أيضا إلى التغيرات الإقتصادية والإجتماعية والدينية والفكرية للمجتمعات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* أهمية دراسة جرائم النساء

تأتى أهمية دراسة جرائم النساء من خطورة هذه الجرائم على الأسرة من ناحية ، وأثرها على المجتمع من ناحية أخرى ، حيث يعتبر إجرام النساء من أخطر الظواهر الإجتماعية لأن المرأة عضواً فعالاً فى المجتمع ، وإن أى إنحراف فى سلوكها من الممكن أن يترك آثاره على المجتمع ، وإن عدم الإهتمام بظاهرة إجرام النساء يؤدى إلى تفشى هذه الظاهرة بشكل كبير فى المجتمع ، فالمرأة نصف المجتمع وإن لم تكن المجتمع بأكمله ، فكمال يقال حينما تربى رجلاً فأنت تربى فرداً وحينما تربى امرإة فإنك تربى أسرة بأكملها ، والمجتمع الذى يحسن تربية فتياتة يقدم لمستقبلة أمهات صالحات ينجبن أجيال من الأبناء والبنات الأسوياء بعيداً عن الوقوع فى مستنقعات الجريمة والإجرام وكما يقول الشاعر : الأم مدرسة إذا أعددتها أعدت شعب طيب الأعراق .

فالمجتمع الذى تتمكن الجريمة من نساءه يسير نحو الهاوية وتسقط القيم والمثل العليا فيه . والجريمة فعل شائن آيا كان مقترفها ومهما كانت ثقافتة أو درجتة الإجتماعية . وبرغم أن القانون لا ينظر إلى الإختلافات بين الجنسين عند تحديد العقوبة للفعل المجرم إلا أن المجتمع يحمل المرأة مسؤولية أكبر من الرجل عند إقتراف جرائم معينة ، كجريمة الزنا فالمرأة التى تقترف هذه الجريمة تفقد مستقبلها وكذلك يعتبر أطفال السفاح من النتائج المباشرة لهذه الجريمة ، فلا شك إن هناك نتائج خطيرة لا تحل على المرأة فقط وإنما على المجتمع ككل ، فالأضرار التى تلحق بالمجتمع نتيجة هذه الجريمة كبيرة ، فالضرر لن يكون فردياً بحتاً . كما أن المرأة التى تزنى تظل تدفع ثمن هذه الجريمة طوال عمرها ، وهى فى الغالب تكون منبوذة من الرجال ، ولا تجد من يقدرها أو يحترمها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قال الله تعالى : {الزانى لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زام أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين {وكذلك لا تجد من يتقدم لها خاطباً أو يرضى بالزواج منها ، بالإضافة إلى إنعدام الثقة بين أفراد المجتمع فتظل هذه المرأة فى نظرهم ليست أهلا للثقة أو حتى الإحترام ، وكذلك الأمر بالنسبة للمرأة المتزوجة بالفثمن يدفعه أبناءها معها لأن خيانة المرأة واقترافها هذه الجريمة تجعل من الزوج يتشكك فى نسب أبنائة إليه فتضعف تلك الرابطة الأبوية والعاطفة الإنسانية بينهم ، لأنه لم يعد قادراً على التعامل معهم بصفتة الأبوية فكلما يراهم أو ينظر إليهم يتذكر ما فعلته أمهم ، ويظل السءال حائراً معه هل هم أبناؤه حقاً أم أبناء رجل آخر . وهنا تظهر لنا حقيقة الفرق بين خيانة الرجل وخيانة المرأة رغم تساويها فى درجة الإثم والفعل الشائن ، ولكن جريمة الرجل يدفع ثمنها بمفرده وبرما ينال عقوبتها بمفرده أيضا ، ولكن المرأة يشاركها أعضاء كثيرون فى المجتمع بدفع هذا الثمن سواء كان الأبناء أو الأسرة التى تنتمى إليها ، بالإضافة إلى أنه غالبا ما يطلق الرجل زوجتة فى حالة ثبوت خيانتها له ، والطلاق أيضا له أثارة السلبية على الأسرة بأكملها غير الضرر المباشر الذى يلحق بالمرأة من ذلك وقد يؤدى ذلك إلى سيرها فى الطريق ذاته لفقدانها كل شئ فى تلك اللحظة ، كما أن المرأة التى تدخل السجن ولا يقبل زوجها أو أهلها رعاية أطفالها الذين هم فى سن الحضانة تجد نفسها مضطرة لإدخال أطفالها معها إلى السجن .

حيث يوجد فى سجن دوما للنساء تسعة أطفال حكمت عليهم أمهاتهم بالحبس دون جريمة اقترفوها سوى أنهم أبناء سجينات من هنا يتبين لنا خطورة الجريمة التى تقترفها المرأة والآثار الخطيرة لها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نوعية الجرائم التى يرتكبها النساء

إن نوعية الجرائم التى يمكن أن نطلق عليها جرائم النساء هى تلك الجرائم المتميزة التى تختص بها المرأة ، أو هى تلك الأنواع من الجرائم التى يزداد ارتكابها من قبل النساء ، أو هى بمعنى آخر جرائمهن الرئيسية أو جرائمهن الشائعة أو جرائمهن الغالبة ، ويتفق معظم المختصين فى جرائم النساء على أن النساء يستخدمن الخداع والمكر فى اقتراف الجرائم أكثر مما يستخدمه الرجال فيرى {بيرث ثمث} : أنه برغم أن النساء يلعبن دور ثانوى فى جرائم النصب والإحتيال مقارنة بالدور الرئيسى الذى يلعبه الرجال إلا أنهن يستخدمن الدهاء والحيلة فى هذه الجرائم ، وذلك فى صورتين ، الصورة الأولى هى القيام بإغراء الرجل حتى يجد نفسه منغمس معهن فى وضع مخل بالشرف فيظهر شريكها وهو عادة الزوج أو الأخ المزعوم فيهددة بالقتل أو بالتشهير به بين الناس إذا لم يدفع مبلغ من المال يتناسب مع درجة ثرائه . وأما الصورة الثانية نجد المرأة تقوم بدور الزوجة المهذبة أو الأخت الرقيقة اللطيفة التى تقتصر مهمتها على إطفاء جو من الثقة على الموقف الذى يتم به الإحتيال على المجنى عليه . كما يرى بعض المتخصصين بجرائم النساء أن القتل بالسم هو الوسيلة المفضلة للقتل بنسبة للمرأة . كما أن الجرائم التى تقترفها النساء تعد من الجرائم الخفية مما يتفق مع الطبيعة المقنعة لجرائمهن . وتتميز جرائم القتل التى تقوم بها النساء بالكراهية الشديدة للمجنى عليه ، فقد لا تكتفى المرأة بقتل زوجها الخائن تل تقوم بتشوية جثتة وذلك بصب ماء النار فوقها . ولقد بحث العالم {بولاك} مسألة وجود نوعية معينة أو أنماط شبه ثابتة لجرائم النساء فتوصل إلى أن جرائم النساء تقع غالباً فى مخالفة الأخلاق الجنسية أو فى نطاق الجرائم الواقعة على الأموال ، كما توصل إلى أن أنماط الإجرام الأنثوى ليست واضحة بالصورة الكافية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* الإحصائيات الجنائية واختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجل :-

لاحظ العلماء أن المرأة أقل إجرام من الرجل من حيث الكم والنوع والوسيلة المستخدمة فى إقتراف الجريمة والخطورة الإجرامية وقد أثبتت الإحصائيات الجنائية فى مختلف دول العالم هذه الملاحظة على مدى أجيال متعاقبة دون اتفاق على تفسير واحد لهذه الظاهرة .

من حيث الكم تشير الإحصائيات الجنائية أن الرجل يتفوق على المرأة فى معدل الإجرام بنسبة تزيد عن خمس أمثال ، وفى بعض الدول الإسكندنافية تشكل نسبة إجرام المرأة نسبة صغيرة جداً إلى درجة لا يمكن معها المقارنة مع نسبة إجرام الرجل ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ نسبة جرائم الرجال نسبة جرائم النساء 242 مثل ، أم فى الدول العربية فقد ارتكتب المرأة جريمة واحدة مقابل 2744 جريمة ارتكبها الرجل وفى مصر تبلغ نسبة الجرائم التى تقترفها المرأة 5% من نسبة الجرائم التى يقترفها الرجل ويعتبر {كتيلة} أول من تواصل إلى هذه النتيجة ، بعد القيام بإحصاء جنائى عام 1835 ثم جاء العالم (جراينيه) وأكد هذه النتيجة عام 1902 .

من حيث النوع : هناك بعض الجرائم يكثر إرتكابها من النساء وتتفوق المرأة على الرجل فيها ، مثل جرائم الإجهاض وقتل الأولاد وهجرهم وتعريضهم للخطر وشهادة الزور والبلاغ الكاذب ، وهناك جرائم يكون حظ المرأة فى اقترافها أكثر من الرجل مثل جرائم القتل بالسم والسرقات البسيطة وإخفاء الأشياء المسروقة وتحريض الصبيان على الفجور .

وفى المقابل هناك جرائم يقل وقوعها من النساء ويتفوق فيها الرجال ، مثل جرائم العنف والسرقة بالإكراه والإعتداء على العرض وجرائم الحريق والجرائم المضرة بالمصلحة العامة والجرائم الواقعة على أمن الدولة .

من حيث وسيلة إقتراف الجريمة وخطورتها دلت الإحصاءات أن المرأة أقل خطورة إجرامية من الرجل ويؤكد ذلك الحقائق التالية :

- يغلب على الجرائم التى يقترفها الرجل استخدام العنف والقوة العضلية ، فى حين تستخدم المرأة الحيلة والمكر فى إقتراف جريمتها وكثيراً ما تلجئ المرأة إلى السم للقتل ، فى حين ينحدر إستخدام هذه الوسيلة من قبل الرجل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- قلة جسامة الجرائم التى تقترفها المرأة : المرأة أقل خطورة إجرامية من الرجل فجرائم السرقة التى تقترفها النساء هى فى الغالب من جرائم السرقات البسيطة يدفعها إليها الفقر والحاجة وقلما تقترف المرأة جرائم السرقات الموصوفة .

- قلة أهمية جرائم النساء : فأكثر جرائم النساء : فأكثر جرائم النساء من الجنح .

- المرأة أقل عود على الإجرام من الرجل كما تأكد ذلك الإحصاءات الجنائية فى مختلف دول العالم .

www.manaraa.com

أسباب إرتكاب المرأة للجريمة

إن عوامل إجرام المرأة هى تلك الأسباب التى تقف وراء ارتكابها للجريمة ، وبمعنى آخر هى مجموعة من الحالات والوقائع التى تؤثرعلى المرأة إلى سبب معين أو إلى عامل وحيد ، فإجرامها يعود إلى تضافر مجموعة من العوامل ، سواء كانت عوامل داخلية مرتبطة بشخص المرأة ، أى بتكوينها العضوى أو النفسى أو كانت عوامل خارجية متعلقة بالبيئة الإجتماعية التى تعيش فيها ، فالجريمة هى نتاج لتفاعل عدة عوامل لذا فإننا سوف نلقى الضوء على هذه العوامل :

أ- العوامل الذاتية لإجرام المرأة :

وتعنى مجموعة من الصفات والخصائص المرتبطة بشخص المرأة ، أى بتكوينها العضوى والنفسى والعقلى والتى يؤدى تفاعلها مع العوامل الخارجية المحيطة بها إلى وقوع الجريمة ، ومن أهم هذه العوامل الداخلية ما يلى :-

1- العوامل الوراثية :

إن المقصود بالوراثة فى هذا الموضوع هو انتقال خصائص وصفات معينة ، سواء كانت عضوية أو نفسية ، كالعاهات الجسمية أو الأمراض العضوية والنفسية أو الإعاقات العقلية ... إلخ من الأصل إلى الفرع فتلك الصفات والخصائص الوراثية قد تدفع حاملها إلى إرتكاب الجريمة ، وهذا يعنى أن الوراثة ليس عامل حتمى فى خلق السلوك الإجرامى ، وإنما تعتبر عامل احتمالى . فهذه الصفات أو الخصائث لا تعنى أن من يحملها يكون بالضرورة مجرماً إذا كان سلفه مجرماً ، فهى عبارة عن إمكانات لا تولد الجريمة نفسها وإنما تولد نسبة إستعداد إجرامى يهيئ الشخص إذا صادف ظروف بيئية وإجتماعية معينة إلى سلوك طريق الجريمة . إلا أن هذه النتيجة لا تعنى وجود صلة قطعية للوراثة بإرتكاب هؤلاء النساء للجرائم ، فالأمر قد يعود إلى البيئة السيئة والظروف المعيشية الصعبة التى نشأ وعاش فيها أفراد تلك الأسر .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولمعرفة صلة الوراثة بالجريمة ، فقد أجريت الكثير من الدراسات والأبحاث فى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية على بعض الأسر المجرمة ، أى تلك الأسر التى اشتهر أفرادها بالإجرام ، وذلك لمعرفة مدى إنتشار الإجرام بين أفرادها ، وخاصة انتقاله من الآباء إلى الأبناء والأحفاد خلال أجيال متعاقبة ، حيث توصلت تلك الدراسات إلى أن الإستعداد الإجرامى هو الذى ينتقل عن طريق الوراثة ، فيظل كامناً فى نفس حامله إلا أن يصادف الفرد ظروفاً بيئية إجتماعية مهيئة ، فيتفاعل عندئذ ذلك الإستعداد الإجرامى مع هذه الظروف فيدفع بصاحبه إلى إرتكاب الجريمة .

ويتضح من ذلك أن للإستعداد الإجرامى الذى ينتقل بالوراثة دور كبير فى دفع الأشخاص ، ومنهم المرأة نحو السلوك الإجرامى متى ما حصل على ظروف إجتماعية مهيئة ، قد تكون هذه الظروف مشاكل أسرية أو مستوى معيشى متدنى ، صعوبات مادية ، جهل ، بطالة ، عادات وتقاليد .... إلخ .

1- التكوين البيولوجى :

ونقصد به التكوين العضوى للمرأة والذى يحعوى على الصفات الخلقية المتعلقة بشكل أعضاء جسمها الخارجية ووظيفة أجهزة الجسم الداخلية .

إن النضوج البدنى المبكر للمرأة وما يصاحب ذلك من ظهور علامات الأنوثة عليها وبروز مفاتنها قد يدفع أصحاب النوايا السيئة من المحيطين بها ، إما إلى التحرش بها جنسياً وهتك عرضها أو إغتصابها أو استخدامها فى مرحلة مبكرة من عمرها فى أفعال لا أخلاقية مما تنتج عنها جرائم الزنا والبغاء والدعارة ، خاصة وأنها تعانى من قصور فى القدرات الذهنية لعدم اكتمال نضوجها النفسى والعقلى فى هذه المرحلة وقلة خبرتها فى أمور الحياة ، كما قد تدفع نتيجة لذلك فريسة سهلة فى جرائم هتك العرض والزنا ، بحيث تصبح بعدها ، وفى فترات لاحقة من عمرها معتادة على إرتكاب الجرائم الأخلاقية كالبغاء والدعارة خاصة فى ظل نشأتها وعيشها فى ظروف بيئية اجتماعية سيئة .

إضافة إلى ذلك فإن المرأة تتعرض بحكم تكوينها البيولوجى إلى تغيرات فسيولوجية تؤدى إلى اضطرا بات تؤثر على حالتها النفسية والعصبية كحالة الحيض وانقطاعها عند بلوغها {سن اليأس – حالة الحمل – حالة الوضع – حالة الوضع – حالة الرضاعة – فهى فى هذه المراحل التى تمر بها تكون أكثر انفعالية ومزاجية مما يجعلها أكثر قابلية للإثارة وسهلة الإستجابة للؤثرات الخارجية ، وبالتالى قد تندفع فى ظروف معينة إلى ارتكاب الجرائم ، مثل السب والقذف والضرب والجرح والسرقات الخفيفة والبلاغ الكاذب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالرغم من قلة الدراسات فى الوطن العربى بشكل عام حول ذلك لكن يمكن القول بأن هناك صلة بين التكوين الفسيولوجى للمرأة وبين الجريمة ، إلا أنه يمكن التأكيد على هذه الصلة بصورة غير مباشرة من خلال تلك الدراسات التى أجريت على مرتكبات الجرائم فى بعض الدول الأوربية لكون التكوين الفسيولوجى للمرأة العربية لا يختلف عن مثيلاتها فى تلك الدول . فقد أشارت الدراسات العلمية إلى أن 41% من جرائم النساء فى إنجلترا قد ارتكبت وهن فى حالات حيض ، وأن 63% من النساء اللواتى ارتكبن سرقات من المحلات التجارية فى فرنسا كن فى حالات حيض . كما أن الخلل أو الإضطرابات التى تصيب إفرازات الغدد عند المرأة ، من حيث زيادتها أو نقصانها عن المعدل المألوف قد يدفعها إلى الوقوع فى الجريمة ، خاصة الغدة الدرقية ، إذ عند زيادة إفرازاتها تؤدى إلى الإصابة بالأمراض النفسية والعصبية ، والتى تعتبر عاملاً مؤدياً إلى إرتكاب الجريمة ، كما أن زيادة إفرازات الغدة الكظرية يؤدى إلى تكون شخصية ذات مزاج عنفوانى ، تميل إلى الشراسة والحدة فى الطبع وإلى العدوان والتهور ، ونتيجة لذلك قد تقع المرأة فى هاوية الجريمة بإرتكاب جرائم الإيذاء الجسمانى أو القذف والسب .

وإلى جانب ذلك ، فإن الإضطرابات أو الخلل الذى قد يصاحب إفرازات الغدة التناسلية عند المرأة يؤثر إلى حد كبير فى غريزتها الجنسية ، فزيادة إفرازاتها ، وخاصة فى مرحلة المراهقة والشباب قد يدفع المرأة إلى تلبية رغباتها الجنسية بطرق غير مشروعة ، وذلك تحت تأثير قوة غريزتها الجنسية ، وفى ظل وجود عوامل إجتماعية مهيأة مثل البيئة الأسرية السيئة والعنوسة ، والعادات والتقاليد التى تكرس دونية النساء ، وبالتالى تنشأ عن ذلك الجرائم الأخلاقية كالزنا والبغاء والدعارة ، وهذه الجرائم يلاحظ إرتكابها بكثرة بين أوساط السجينات المراهقة والشباب منهن فى السجون اليمنية كما أشرناً سابقا .

3- التكوين النفسى :-

تتميز المرأة عن الرجل بتكوينها النفسى الخاص ، فهى تحمل صفات معينة كالرقة والحنان والعاطفة والأمومة .... إلخ وإن كانت هذه الصفات وحدها لا تؤدى مباشرة إلى إرتكاب الجرائم ، إلا أن تميز المرأة بها قد يؤدى إلى سرعة إستجابتها وتأثرها بالمؤثرات المختلفة المحيطة بها ، بحيث يؤثر ذلك على شدة انفعالاتها وعواطفها ، مما يؤدى بدوره إلى فقدان توازنها النفسى والعصبى والذى قد يدفعها إلى إرتكاب الجريمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالمرأة أكثر عاطفية من الرجل ، ولذا فإن وقوعها فى عاطفة الحب الشديد قد يؤدى بها إلى الشعور بالغيرة الجارفة ، والتى بدورها قد تؤدى بها تخت ظروف معينة إلى الإنتقام عن طريق إرتكاب الجريمة . كما أن عاطفتها الشديدة قد تجعل تحمل الكراهية الزائدة لشخص ما أثر فيها أو أساء إليها ، وبالتالى قد يدفعها ذلك إلى إيذاء ذلك الشخص بإرتكابها أخطر الأفعال الإجرامية مثل القتل والإيذاء البدنى الجسيم ، إضافة إلى ذلك فأن تميز المرأة بعاطفة الأمومة قد يجعلها تخاف على كيان أسرتها وأطفالها بشكل غير طبيعى ، وبالتالى قد تندفع نتيجة لذلك للدفاع عن أسرتها وأطفالها ضد أى محاولة للإعتداء عليهم ، عن طريق إرتكاب الأفعال الإجرامية كالسب والقذف والضرب والجرح ..... إلخ .

4- السن :

ونقصد به المرحلة العمرية التى تمر بها المرأة المرتكبة للجريمة ، سواء كانت مرحلة الطفولة أو المراهقة أو الشباب أو مرحلة النضوج ، فالسن عامل مساعد فى دفع المرأة إلى إرتكاب الجريمة ، حيث يؤثر على حجم ونوعية جرائمها ، ويتضح ذلك من حيث أن لكل مرحلة عمرية تمر بها المرأة لها خصائصها ومميزاتها ، سواء تعلق الأمر بتكوينها العضو {البندنى} والنفسى والعقلى أو اتصل بالبيئة الإجتماعية المحيطة بها .

إن هذه الدراسة تبين أن أكثر الجرائم ، وخاصة الزنا والقتل الخطأ والسرقة ترتكب فى مرحلة المراهقة والشباب (15-25سنة) ، ويرجع ذلك إلى ما تتميز به المرأة فى هذه المرحلة العمرية من صفات وخصائص بدنية ونفسية معينة ، وذلك من حيث ظهور علامات الأنوثة لديها وبروزها ، وزيادة غريزتها الجنسية ، مما يجعلها عرضة للإغراءات المختلفة والتحرش الجنسى من قبل الرجال ، فهذه الظروف قد توقعها فى حالات كثيرة فى جرائم الزنا ومن ثم البغاء والدعارة ، وخاصة فى ظل عدم نضوجها النفسى والعقلى ، كما أن تهورها وعدم مبالاتها وحب المغامرة فيها وتقلب مزاجها وعدوانيتها وقلة خبرتها فى الحياة فى هذه المرحلة العمرية ، إضافة إلى سوء ظروفها المعيشية قد تدفعها فى حالات عديدة إلى إرتكاب جرائم القتل الخطأ ، والإيذاء الجسمانى والسرقة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما المراحل العمرية الأخرى كمرحلة النضوج والشيخوخة التى تمر بها المرأة العربية فتقل فيها الجرائم مقارنة بمرحلة المراهقة والشباب ، إلا أنه يلاحظ أن جرائم القتل عند النساء تزداد فى مرحلة النضوج (36 سنة أو أكثر) ، وهذا يعود غالبا إلى محاولة الدفاع عن النفس نتيجة المشاكل الأسرية التى تعانيها المرأة وما يمارس من عنف ضدها ، وخاصة المتزوجة ، إضافة إلى النزاع داخل الأسرة حول الإرث (خاصة الأراضى الزراعية) ، وما يترتب عنه من ظلم يقع عليها ، بحيث تلجأ المرأة ، وخاصة فى الأرياف إلى السلاح ومن ثم إرتكاب جرائم القتل أو الشروع فيها .

ب- العوامل الخارجية لإجرام المرأة :

يقصد بالعوامل الخارجية لإجرام المرأة مجموعة من الظروف أو الوقائع اتلى لا تتصل بشخص المرأة ، أى بتكوينها العضوى أو النفسى ، وإنما ترجع إلى الوسط الذى تعيش فيه أو البيئة الإجتماعية التى تحيط بها . بحيث تدفعها إلى إرتكاب الجريمة . وهذه العوامل مختلفة ومتنوعة منها العوامل الطبيعية كتأثير المناخ أو المكان ، ومنها العوامل الإجتماعية كالبيئة الأسرية وبيئة الأصدقاء .... إلخ ، ومنها العوامل الإقتصادية وأهمها الفقر والبطالة ، إضافة إلى العوامل الثقافية كمستوى التعليم {الأمية} ، وتأثير وسائل الإعلام ، والعادات والتقاليد .

وبما إن هذه العوامل متعددة ومختلفة ، إلا أننا سنستعرض أهمها ، وذلك لتأثيرها الكبير على إجرام المرأة ، وأهم هذه العوامل ما يلى:-

أولا : العوامل الإجتماعية :

وهى عبارة عن مجموعة من العلاقات والروابط والصلات التى تنشأ بين المرأة وبين غيرها من الناس فى البيئة الإجتماعية التى تعيش فيها . فالمرأة منذ ولادتها تمر بمجتمعات صغيرة فى نطاق مجتمعنا الكبير ، وذلك خلال مراحل عمرها المختلفة ، حيث تختلط بهذه المجتمعات الصغيرة اختلاطا وثيقاً وتتفاعل مع أفرادها عبر علاقات إجتماعية وطيدة ، فيتأثر سلوكها بها إيجاباً وسلباً . ومن أهم هذه المجتمعات البيئية التى قد يكون لها تأثير سلبى على سلوك المرأة بوجه عام ، ومنه السلوك الإجرامى ، بيئة الأسرة ، وبيئة المدرسة ، وبيئة الصديقات ، فالبيئة هى التربة التى تنمى الأفراد وتكسبهم خصائصها والإنسان هو إبن بيئتة ولما كانت الحكومات الفاسدة لم تؤثر فى البيئة والمناخ المناسب للمرأة فإنه ينتشر تبعاً لذلك جرائم المرأة نتيجة للبيئة الفاسدة فى ظل حكومات فاسدة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : العوامل الإقتصادية :

للعوامل الإقتصادية دوراً كبيراً فى الدفع نحو إرتكاب الجريمة وبأى شكل من الأشكال ، وأهم هذه العوامل التى لها أثر واضح فى دفع المرأة نحو السلوك الإجرامى عامل الفقر وعامل البطالة .

1- الفقر : يقصد بالفقر قلة الموارد المادية التى تمكن المرء من الإستمرار فى الحياة أو عدم وجود هذه الموارد أصلاً ، والفقر يخلق عند المرأة شعور بإنعدام العدالة الإجتماعية فتندفع فى السلوك الإجرامى غير آبهة بالقيم الإجتماعية فقد تلجأ إلى السرقة أو ممارسة البغاء للحصول على المال وتتعمد الحكومات الفاسدة فى نشر الفقر فى المجتمع لعدم التفكير فى السياسة وما يدور فى الدولة .

2- البطالة : نعنى بالبطالة هنا فقدان المرأة لعملها لأى سبب كان أو عدم حصولها على عمل رغم قدرتها على العمل بما تملكه من معارف علمية أو خبرة عملية . فالبطالة لها أثر كبير فى الزج بالمرأة فى حمأت الجريمة – وقد لاحظنا فى الآونة الأخيرة إنتشار البطالة نتيجة تعمد الحكومة فى عدم تشغيل المرأة والرجل فبرغم من وجود وزارات بها أماكن شاغرة وبها عجز كوزارة التربية والتعليم بمصر إلا أن الحكومة المصرية لم تقم بتشغيل المرأة فى تلك الوزارة لسد العجز وذلك لأنها تتعمد فى خلق البطالة وعدم تشغيل المرأة والرجل.

ثالثا : العوامل الثقافية :-

نقصد بالعوامل الثقافية مجموعة القيم والمبادئ والعقائد والتقاليد والعادات والمعارف السائدة فى المجتمع ، والتى يمتلكها الفرد أو يتأثر بها .

وبالرغم من إيجابيات العوامل الثقافية كالدين والتعليم ووسائل الإعلام والعادات والتقاليد ، كونها وسيلة فعالة ضد الإجرام ، حيث تعمل على تهذيب الغرائز وضبطها وتزيد من حسن التعامل بين الناس وتساعد على إرشادهم بالأنظمة والقوانين ، إلا أن لها تأثير سئ فى حالات معينة ، بحيث تدفع بعض الأشخاص ومنهم المرأة إلى إرتكاب الجريمة . وأهم هذه العوامل ما يلى :-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- ضعف الوازع الدينى :

أن الدين عبارة عن مجموعة من القيم والمبادئ السامية التى تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتستمد قوتها من مصدر غيبى هو الله سبحانه وتعالى . وعليه فإن ضعف الوازع الدينى عند المرأة يعنى غياب أو ضعف قيمها الدينية والأخلاقية ومبادئها السامية . فتمسك المرأة بتعاليم دينها يعتبر مانعاً حصيناً يبعدها عن ارتكاب الجريمة ، حيث أن الدين يمثل جزء من المقاومة النفسية التى تعترض الدوافع الإجرامية لدى الشخص فتحد من تأثيرها . وقد قللت الحكومة الفاسدة من شأن رجال الدين وبدلا من أن يصبح رجل الدين قدوة يقلده النساء والرجال فى الإيمان أصبح العاهرات والمنافقين هم قدوة هذا المجتمع وهذا أدى لنشر الجريمة بين النساء .

2- التعليم :

إن التعليم يسهم فى بناء شخصية المرأة وفى توجيه سلوكها فى المجتمع على النحو المطلوب ، فالتعليم يهذب المرأة ويغرس فى نفسها حب النظام والطاعة وتقدير الأمور وقيمة الحياة الإجتماعية . وهذه العوامل تساعد كثيراً المرأة على الإبتعاد عن طريق الجريمة وحل مشاكلها المختلفة بوسائل عقلانية وبطرق مشروعة .

ولذلك سنحاول توضيح العلاقة بين المستوى التعليمى للمرأة (أميه ، متعلمة) وبين سلوكها الإجرامى ، وذلك على النحو التالى :

الصلة بين أمية المرأة وإجرامها : تشير الإحصائيات الجنائية أن نسبة الأمية ترتفع بين النساء السجينات بشكل واضح ، حيث أن عدد الأميات يفوق كثيراً عدد المتعلمات من السجينات حيث تبلغ نسبتهن 63% من إجمالى المبحوثات وهذه الزيادة ربما ترجع إلى الأسباب التالية :

- أن المرأة الأمية تكون قلية المعرفة لا تدرك عواقب الأمور بالشكل المطلوب ، مما يجعلها سهلة الإنحراف والوقوع فى الجريمة أو سريعة التأثير بالمؤثرات الخارجية والإستجابة لتحريض معين يمارس عليها ، مما قد يدفع بها إلى إرتكاب الجريمة .

- أن المرأة الأمية تكون إمكانياتها وخبراتها ومواهبها قليلة ، فتكون أقل حظاً فى الحياة الإجتماعية ، إذ قد لا تجد فرصاً للعمل والكسب الشريف والذى قد يعينها على إشباع حاجاتها الضرورية فى الحياة ، مما قد يدفعها ذلك إلى إرتكاب الجريمة للحصول على المال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن المرأة المتعلمة ليست معصومة من إرتكاب الجريمة فقد يعينها تعليمها العالى أو التخصص على إرتكاب أنواع معينة من الجرائم تحتاج إلى قدر من الحيلة والدهاء أو معرفة وخبرة معينة مثل جرائم النصب والغش واختلاس المال العام وجرائم التزوير والتزييف والرشوة . فهذه الجرائم إن إرتكت من قبل النساء فإنها أما أن تقع فى موظفة عامة متعلمة أو من إمرأة عندها مستوى تعليمى وتخصص علمى معين ، إلا أنه يلاحظ ضآلة عدد هذه الجرائم ، والمرتكبة من قبل النساء مقارنة بالجرائم الأخرى وفقا للإحصائيات الجنائية الرسمية بالجرائم سالفة الذكر وإلى إرتفاع مستوى الوعى بمخاطر الجريمة عند النساء الموظفات والمتعلمات .

- ولما كانت الدولة تقدم مستوى تعليمى ضعيف فإنه هذا يؤدى إلى الهروب من المدرسة وينتج عن ذلك إرتفاع نسبة الأمية فى المجتمع وذلك بسبب الموارد الكثيرة التى يدرسها الطلاب فى المدارس والهدف من كثرة هذه المواد وضع الطالب والأسرة والمدرس فى دائرة مغلقة وإغراقهم فى مشاكلهم وبالتالى عدم التفكير فى أى نوع من أنواع السياسة وما يدور فى الدولة من أحداث .

3- وسائل الإعلام :

إن لوسائل الإعلام المختلفة تأثير معين على إجرام المرأة فهى تلقن الأفراد أو تنقل لهم عن طريق ما يقدم فى وسائلها ، وخاصة المرئية من خلال الأفلام والتمثليات التى تظهر الأساليب والحيل التى يلجأ إليها المجرمون فى إرتكاب الجريمة والفرار بعد تنفيذها وكيفية تضليل العدالة . وهذا يشجع بعض النساء ، وخاصة القاصرات منهن ومن لديهن ضعف عقلى أو إستعداد إجرامى على تقليد المجرمين أو المجرمات وارتكاب الجرائم المختلفة . كما أن وسائل الإعلام تعتمد وخاصة القنوات الفضائية فى ظل انتشارها وهدم وجود رقابة توعوية ونقدية وتثقيفية عليها تعمل على تحريك وإثارة الغريزة الجنسية عند بعض النساء ، وخاصة المراهقات والشابات منهن عن طريق ما يعرض من قصص رومانسية وأفلام غرامية فاضحة ، مما يكرس لدى البعض بأنها سلوكيات مقبولة ويدفع بهن إلى إرضاء غرائزهن الجنسية بطرق غير مشروعة تنشأ عنها الجرائم الأخلاقية كالزنا وهتك العرض والسحاق ، وخاصة فى ظل ضعف تبنى التربية ونشر القيم والأخلاق فى تلك الوسائل الموجه التى يسيطر عليها الإعلام الصهيونى بمساعدة الحكومات الفاسدة للحكومة المصرية فى ظل نظام مبارك السابق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- العادات والتقاليد :

تدفع بعض العادات والتقاليد الإجتماعية المرأة إلى إرتكاب الجريمة ، وهذا يبدو واضحاً من خلال جرائم معينة مثل الإجهاض وقتل المولود حديثا ، وذلك حفاظا على العار والشرف وسمعة الأسرة أو العشيرة أو مثل تحريض المرأة لأحد أقربائها لأخذ بالثأر عن طريق القتل أو قيامها بذلك ، أو من خلال ممارسة بعض النساء ، وخاصة الكبيرات فى السن لعمليات ختان الإناث ، والتى تسبب أضراراً صحية ونفسية مختلفة بالفتيات التى يجرى لهن الختان .

كما يتضح ذلك أيضا من الضغط الإجتماعى والتنشئة الإجتماعية التى تذهب بعيداً فى مراقبة سلوك وتحرم المرأة مما يشعرها بدونيتها وعدم أهليتها ، وبالتالى اللجوء إلى طرق متعددة ومتنوعة لإثبات الذات ومنها إرتكاب الجريمة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العوامل الجغرافية

يرجع الفضل إلى ابن خلدون فى الكشف عن أثر البيئة سواء كانت ريفية أو حضرية أم بدوية فى سلوك الأفراد سوياً كان أم منحرفاً ، ويرى العالم كتلية : إنه لكى ترتكب المرأة الجريمة يجب أن تكون لديها إرادة لإرتكابها تنشأ من ظروف معينة تساعد على وضعها موضع التنفيذ سواء من حيث القيم السائدة التى لا تستهجن الجريمة ، أو على الأقل تقف موقف اللامبالاه من وقوعها ، أو من حيث الظروف التى ترتكب فيها الجريمة وتجعل ارتكابها يتميز بالسهولة والبساطة أو يتيح الفرصة لإخفائها أو التستر عليها ، وهى أمور لا تتوافر فى الريف حيث تبدو المرأة أشد حماساً بالخجل ، وأكثر حياء ، وأكثر ضعفاً مما عليه المرأة فى الحضر حيث يمنحها استقلالها النسبى إحساساً بالقوة يجعلها أكثر إقداماً على إتيان السلوك المخالف للقانون ، فالظروف الإجتماعية التى تعيش فيها المرأة فى الريف تحول دون ارتكابها الجريمة بنفس القدر الذى ترتكب فيه المرأة فى الحضر ، فضلا عن عدم إرتكابها جرائم معينة ، إلا أنه يمكن القول : إن المناطق الحضرية تتميز عن المناطق الريفية فى نوع الجرائم التى ترتكب فيها ، فبينما يسود الجرائم التى ترتكب فى الريف طابع العنف والدموية ، نجد الجرائم التى ترتكب فى الحضر يغلب عليها التكسب والإستغلال والرغبة فى الإثراء كذلك تكثر فى الحضر الجرائم الخلقية : كالدعارة والفسق نظراً لتعقد العلاقات وانعدام الروابط بين الناس الذين جاؤوا من مناطق مختلفة ، فى حين أن وجود أى شبهة لممارسة خلقى غير قويم يترتب عليها فى الريف إنتشار الشائعات وتفشى الأقاويل وبالتالى إرتكاب جريمة يكون وقوعها لازماً لحسم الموقف ، وربما توجد صور من السلوك الجنسى الذى لا يتفق مع الأخلاق فى الريف إلا أنها تمارس فى السر ، وإذا كشفت كان معنى هذا إنتهاء حياة طرفيها ، أو على الأقل أحدهما ويغلب أن يكون الأنثى أما فى الحضر فقد لوحظ اتجاه النساء إلى إرتكاب صور جديدة من الجريمة كجريمة التهريب وهى نوع من الجرائم لا تعرفه المرأة الريفية ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد تبين فى السنوات الأخيرة أن نسبة النساء اللاتى يرتكبن جرائم تهريب العملة والذهب قد ارتفعت وأوضح (رشود الخريف) فى دراسة صادرة عن مركز أبحاث الجريمة بوزارة الداخلية السعودية وعنوانها : الجريمة فى المدن السعودية فى جغرافية الجريمة أن نسبة الإجرام النسائى تتفاوت من مدينة إلى أخرى فتصل إلى أكثر من 10% فى بعض المدن الواقعة على ساحل البحر الأحمر أو القريبة منه مثل خيبر والوجه وينبع وجازان وفى المنطقة الغربية على وجه الخصوص مثل المدينة المنورة ومكة المكرمة ، من هنا نجد علاقة بين درجة الحضرية وجرائم المرأة فجرائم الريف تختلف عن جرائم المدينة .

- ولعل الإهتمام بالمدينة دون الريف من قبل الحومات فتوفير الإمكانيات ووسائل الترفيه فى المدينة عن الريف يؤدى إلى الإحساس بالملل وبالتالى إرتكاب الجرائم فى الريف نتيجة للحالة النفسية السيئة التى تعانيها المرأة فى الريف .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إنخفاض نسبة إجرام المرأة عن نسبة إجرام الرجل

- هناك نظريتات تناولا إنخفاض نسبة إجرام المرأة عن نسبة إجرام الرجل الأولى تسمى بالتقليدية والأخرى النظريان الحديثة وسوف نلقى الضوء عليها على الترتيب التالى :

أولا : النظريات التقليدية :-

أ- العوامل البيولوجية فى تفسير جرائم النساء : بعوامل بيولوجية وفزيولوجية ترجع إلى وظائف الأعضاء حيث يرى أن السلوك الإجرامى يرجع إلى الحتمية البيولوجية كما أن حصر السبب الرئيسى للسلوك الجنائى بما سماه بالإندفاع الخلقى الذى يولد عند المجرمين وهو متأصل فى تكوينهم لذلك هم يستعصون على التغير مم هم عليه إنه قدرهم الذى ليس لهم من مهرب ويرى لمبروزو أن مرادف الجنوح عند الرجال هو البغى عند النساء ويشرح ذلك فيما يلى :-

1- التكوين البيولوجى للأنثى يجعلها هدفاً للذكر ، لذلك فإنها تترقب وتنتظر بعكس الرجل الذى يسعى ويتحرك نحوها .

2- الدور الجالس للأنثى يرتبط بتكوينها البيولوجى الذى يفرض عليها كثرة الجلوس وملازمة البيت وتوجيه إهتمامها لأولادها .

3- عامل الإختيار والإنتقاء حيث يبحث الذكر عن المرأة الجميلة السليمة للزواج بها.

4- النشاط الأقل لقشرة دماغ المرأة بالمقارنة مع قشرة دماغ الرجل حيث إنه من المعروف أن التهاب القشرة الدماغية يؤدى إلى تلف النسيج الدماغى مما يسبب إضطرابات جنسية وإندفاع نحو الجريمة .

كذلك لاحظ لمبروزو أن التطوير الفيزيولوجى للمرأة أى تطور وظائف أعضائها يؤثر دون شك فى نسبة الجرائم التى تقترفها فالبلوغ والحيض والطمث وانقطاع الطمث فى سن اليأس يؤثر فى إجرامها .

وألقى الضوء على حقيقة أن إجرام النساء يبلغ أقصى نسبتة فى سن الطفولة وفى المراحل العمرية المتقدمة ، حيث تكون الخصائص الجنسية فى مرحلة الطفولة غير واضحة وتكون فى سن الشيخوخة فى مرحلة ذبول ، وقد لاحظ لمبروز تأخر ظهور الطمث لدى السارقات و البلوغ المبكر لدى البغايا والنشاط الإجرامى يحدث فى مرحلة الطمث .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبدوا أن ما فعله "لمبروزو" كان بمثابة إشارة البدء لغيرة من الأطباء ومنهم البيولوجيون والفسيولوجيون والأنثربولوجيون للإدلاء بدلوهم فى هذا الموضوع ، فتعددت البحوث والدراسات التى أجروها للوصول إلى تفسير للتباين فى السلوك العدوانى بين الرجل والمرأة .

وقد انتهى بعضهم إلى القول بأن الشواهد غير المباشرة تدل على عمق خصائص الإنسان المميزة تحدد وراثياً وفسيولوجياً ، ونفوا تماماً دور العوامل الإجتماعية أو نسبوا إليها دوراً ضئيلاً وبالذات فيما يخص وجود السلوك العدوانى لدى الذكور .

ويدلل هذا الفريق على طغيان تأثير العوامل الفطرية على ما عداها بما لوحظ من النتائج التى أسفر عنها تطبيق منهج التنشئة الموحد للأولاد والبنات فى بعض الدول كالسويد ، حيث تبين أنه بالرغم من الأولاد والبنات فى بعض الدول كالسويد ، حيث تبين أنه بالرغم من الأولاد والبنات أتيحت لهم تنشئة أكثر تجانساً مما أتيح لغيرهم فى كثير من الدول الأخرى ، حيث قلم النظام المدرسى كله على أساس التعليم المختلط ، كما أن فرص التعليم واحدة أمام الأولاد والبنات وكلهم سواء بالنسبة لممارسة الألعاب البدنية فى المناهج الدراسية ، كما أنهم فى الغالب يقضون أجازاتهم معاً ، إلا أنه لوحظ حدوث تباعد فى الأنماط السلوكية بين الجنسين فى هذه الفترة وهى المرحلة من العمر دون الخامسة عشرة ، وتظهر الأذواق المختلفة إزاء الألعاب والنشاط الرياضى بصفة عامة .

كذلك رجحوا أن يكون إرتفاع نسبة الضحايا من الأولاد فى إحصاءات الحوادث راجعا لأسباب بيولوجية أساساً ، بعد أن لاحظوا وجود هذه الظاهرة فى جميع الثقافات فضلا عن إمكانية ملاحظتها فى سلوك الحيوانات العليا .

وينفون ما يقوله علماء الإجتماع من أن تفسير هذه الإتجاهات يمكن فى أنها نتيجة محضة للتثقيف المبكر من قبل الوالدين والزملاء الأكبر سناً ، بل إنهم رجحوا أن يكون إدمان الخمر راجعاً إلى عنصر الوراثة أكثر مما هو راجع إلى تأثير البيئة الإجتماعية .

وبناء على التفسير البيولوجى الفسيولوجى للإختلاف بين الذكور والإناث فى معدل الجرائم ، يمكن التوصل إلى تفسير للإختلافات بينهما فى نوع الجرائم يستند بدوره على الإختلاف فى التكوين الجسمى وفى وظائف الأعضاء .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- العوامل الإجتماعية فى تفسير جرائم النساء :

الإجرام سلوك إجتماعى من ناحية والخارجون على القانون بعض أفراد المجتمع من ناحية أخرى والقانون الذى يخرجون عليه هو من وضع مشرعية ، ويرى أنصار المدرسة الإجتماعية أن العامل الرئيسى فى تفسير انخفاض إجرام المرأة عن إجرام الرجل هو الأوضاع الإجتماعية للمرأة ومقارنتها بالأوضاع الإجتماعية للرجل فالبنات يخضعن لإشراف أكثر دقة من الإشراف الذى يخضع له الأولاد ويسلكن أنماط سلوكية تنفر من الجريمة يتم تعليمها لهن ، تلعب دوراً فى تشكيل الصورة النمطية للمرأة فى المجتمع ، كما أن التنشئة الخاصة بها والعادات والتقاليد السائدة اتجاه المرأة ، كتوليد الشعور أن القوة والغلبة مقياس للأولاد وصبغة الضعف مقياس للنساء / البنات وتقول الأدبية الفرنسية سيمون دفرفار : "الرجال لا يولدون رجال وكذلك النساء لا يولدون نساء إنما يصرون كذلك أثناء عملية التنشئة الإجتماعية وهى التى تحدد الأوضاع النفسية للجنسين كما أنها ترسم الأنماط السلوكية لكل منهما فإن كانت هناك نقيصة بالمساء فالمجتمع هو المسؤول عنها وليس التكوين البيالوجى للأناث.

ويؤيد ذلك الدراسة التى أجراها المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية فى قرية (طهواى مركز السنبلاوين بمحافظة الدقهلية) على طائفة الغجران أن جرائمك الإناث تفوق جرائم الذكور من حيث العدد بل إن النساء هن اللاتى يرتكبن جرائم السرقة والنشل فى الأسواق والأماكن المزدحمة ، بينما الرجال يبقون فى البيت ويقومون بشؤون الأسرة إلى حين عودة الزوجات .

وقد تبين أن ذلك الوضع يرجع على التنشئة الإجتماعية وليس على الوراثة فهم يتوارثون قيم الجريمة ويورثونها لأبنائهم .

أما فيما لاحظه "لمبروزو" وغيره من العلماء من وجود إرتباط بين بعض الخصائص البيولوجية أو الفسيولوجية والجريمة لدى الإناث ، تبين من الدراسة الإحصائية التى أجرتها الباحثة الفرنسية "جالى" حدوث انخفاض فى جرائم القتل التى ارتكبتها نساء تتراوح أعمارهن بين الأربعين والخامسة والأربعين ، مما يدل على أنه ليس شرطاً أن يترتب على بلوغ المرأة ما يسمى بسن اليأس وما يصاحب ذلك من إنقطاع الطمث ارتكابها لهذا النوع من الجرائم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- العوامل النفسية فى تفسير جرائم النساء :

يذهب أنصار الإتجاه النفسى عدة مذاهب ، كل منها يعزو الإجرام إلى عامل نفسى رئيسى ، يجعله مسؤولا عن ظاهرة إجرام النساء . ومعنى كون العامل نفسياً ، هو أن يكون من فعل النفس التى تختل أو تتأثر بذاتها من ذاتها ، وليس بإختلال وظائف بعض أعضاء الجسم ، كالمخ أو الغدد الصماء ، أو بعاهات يولد بعض الناس بها ، أو تكون مكتسبة نتيجة حوادث تترك آثارها فيها . والمعروف أن النفس وإن كانت مفهوماً غامضاً ذات مظاهر تبتدى فى عمليات شعورية يمكن ملاحظتها أو التعرف عليها بوسائل سهلة معينة .

ويعد "جبراييل تارد" ، الفقيه الفرنسى رائد الإتجاه النفسى الإجتماعى لتفسير الأحلام ، فقد عاصر "لمروزو" ، وعارض آرائة أشد معارضة . وكان يعتقد أن إجرام النساء ظاهرة نفسية إجتماعية ، ويعزو السلوك الخارج على القانون إلى عامل نفسى إجتماعى رئيسى هو المحاكاة . وأكد ذلك فى كتابه "الفلسفة العقابية" الذى شرح فيه نظريته التى حاول بها تفسير أسباب الإجرام والتى يذهب فيها إلى أن السلوك الإجرامى خلق يتطبع الفرد عليه إجتماعياً منذ الصغر ، ويسرى هذا الخلق بين بعض أفراد المجتمع متبعاً قانون المحاكاة نفسه الذى سبق أن استقرأه من بحوثه ، وانتهى إلى أنه يقوم عليه انتشار البدع فى المجتمع . فالجريمة فى رأى "تارد" كأية حقيقة إجتماعية أخرى ، نشاط إجتماعى كالبدعة من قليلة عليا إلى فئات كبيرة كثيرة دونها .

وينفى "السلوكيون" دور العوامل البيولوجية فى إنخفاض معدل جرائم المرأة ، تبعاً لتفيهم كل دور لما يسمى بالغرائز ، ونبذهم كل محاولة للإستبطان ، وكل رجوع إلى الشعور ويركزون اهتمامهم فقط فى التعليم ، فالكائن الحى يتعلم بالمحاولة والخطأ كلما تكررت المحاولات قلت الأخطاء .

وتلعب العوامل النفسية دوراً فى حين أن بعض العلماء يرون أن إجرام النساء ظاهرة نفسية إجتماعية وأن العامل البيولوجى ليس وحده هو المسؤول وبالتالى وجب فهم العامل النفسى فى ضوء سياق وجودى إقتصادى ، نفسى ، إجتماعى ، أى الرجوع إلى التربية والبيئة متفاعلين مع التكوين البيولوجى المختلف لكل من المرأة والرجل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د- الإتجاه التكاملى فى تفسير جرائم النساء :

فات أصحاب الآراء السابقة أن يدركوا أنهم فى محاولتهم تفسير إنخفاض إجرام الإناث واهتموا بجانب واحد أو أكثر من الجوانب أو العناصر التى يتكون منها الإنسان . فالذين اهتموا بالجوانب البيولوجية والفسيولوجية نسوا أن الإنسان ليس جسماً يتكون من أعضاء تقوم بوظائف معينة فقط ، كما أنه ليس مجرد كائن إجتماعى يخضع فى كل خلجاتة وحركاتة للمجتمع الذى ينقل إليه قيمة وعاداته وتقاليدة وأعرافه من خلال عملية التنشئة الإجتماعية كما اعتبره كذلك علماء المجتمع .

كذلك فإن الإنسان ليس نفساً تعمل بمعزل عن الجسد الذى يحتويها وفى إستقلال عن البيئة الإجتماعية التى يعيش فيها صاحبها إنما هو كل هذه مجتمعه ، فهو جسد يحتوى على أعضاء وأجهزة تقوم بعمليات وتؤدى وظائف معينة ، وفى داخل الجسد نفس تتأثر بمؤثرات عديدة بعضها مصدره أعضاء الجسم وأجهزتة والبعض الآخر مصدره المجتمع الذى يعيش فيه الشخص .

وهكذا يأخذ هذا الإتجاه فى تفسيره لإنخفاض معدل جرائم المرأة بتلك العوامل مجتمعه ففى رأى أنصاره أن العلوم المختلفة التى تستخدم فى تفسير السلوك الإنسانى لا تنفصل عن بعضها ، وإنما الأصح أنها تتصل ببعضها أو بالأخرى يكمل بعضها بشأن تفسير هذا السلوك ، فعلم الإجتماع لا ينفصل عن علم النفس ، كذلك لا ينفصل هذان العلمان عن علم البيولوجيا أو علم الفسيولوجيا أو علم الأنثروبولوجيا ، وإنما نجد دائماً مناطق مشتركة بين هذه العلوم ، مما جعل البعض يحاول فصلها أحياناً أو إطلاق أسماء جديدة عليها بإعتبارها علوماً مستقلة كعلم النفس الفسيولوجى ، وعلم النفس الإجتماعى ، وعلم النفس الجنائى وغيرها من العلوم التى لا تعدو أن تكون تلفيقاً أو توفيقاً عليماً متقناً .

www.manaraa.com

ثانيا : النظريات الحديثة :

شهد النصف الثانى من القرن العشرين تطور كبير على مختلف الأصعدة العلمية ، ولم يكن علم الإجرام بمنأى عن هذه التطورات ، فقد ظهرت خلال العقود الثلاث الأخيرة نظريات جديدة تحاول تفسير ظاهرة إجرام النساء بعيداً عن النظريات البيولوجية والنفسية والإجتماعية التى أصبحت معروفة ، أما الإتجاهات الحديثة فى تفسير جرائم النساء ، فقد اعتمدت على وجهة نظر الحركات النسائية التى اعتمدت فى تفسيراتها مفهوم النوع (الجندر Gender) وظهرت فى سبعينات القرن الماضى بفعل حركات الحقوق المدنية والتعليم وعمل المرأة وتغير الأدوار الإجتماعية ، وظهور نظريات إجتماعية مستندة إلى تفسيرات ماركسية .

ومن هذه المحاولات الحديثة ما قامت به الباحثة (ريتا سيمون) التى طرحت فى كتابها (المرأة المعاصرة والجريمة 1975) تفسيراً قائما على نظرية (أدلر) التى ترى أن جرائم النساء تمثل نوعاً من الإحتجاج على مجتمع يحكمه ويتحكم به الرجال ، لا سيما فى المجالين الإقتصادى والإجتماعى . وبناء على دراسة جرائم الإناث للأعوام 1953 و 1963 و 1972 ، وجدت سيمون زيادة ملحوظة فى جرائم النساء لا سيما الجرائم ذات الطابع الإقتصادى فيما لم تتغير جرائمهن ذات الطبيعة العدوانية ، وفسرت ذلك بقولها : إن هناك فرصاً إقتصادية وحقوقاً أكثر من قبل ، أى أن المرأة أصبحت تتمتع بإستقلال أكثر من قبل ، وهذا يعود إلى حركة تجرر المرأة . وتبدو أهمية هذه الفرصة وعلاقتها بإنحراف المرأة مشجعة فى ضوء الأبحاث الميدانية – فقد تبين أن النساء أخذن يرتكبن جرائم اقتصادية مشابهة لتلك التى يرتكبها الرجال .

- وأما الإتجاه الثانى هو ما قامت به الباحثتان (فينمان) و (نافين) طرحت هاتان الباحثتان نظرية (التهميش الإقتصادى) بعد دراسات ميدانية امتدت من عام 1980 إلى عام 1994 وطرحت تفسيراً يضاف إلى مدخل (الفرصة) الذى جاءت به (سيمون) وتوصلتا إلى أنه لا توجد فرص حقيقية ودافعة أمام المرأة ، إلا أمام النساء اللواتى يعانين التهميش الإقتصادى والبطالة وتدنى الأجور ، لاسيما فى الطبقات الفقيرة والأحياء السكنية التى تعانى التهميش وتعتقد الباحثتان أن الجرائم الإقتصادية التى ترتكبها النساء هى رد عقلانى على الفقر والبطالة وتدنى الأجور .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الإتجاه الثالث ويتمثل بالنظريات الجندرية :

مع ظهور مفهوم (الجندر Gender) ظهرت مجموعة من النظريات التى تفسر جرائم النساء وجرائم الرجال أيضا ، من بينها نظرية (ضبط القوة) التى تنطلق من فرضية أساسية مفادها أنه كلما زادت الأسرة أبوية اتسعت الفجوة الجندرية فى إرتكاب الجرائم والسلوك المنحرف بين الذكور والإناث . وإن الأسرة البطريركية التسلطية تمارس عكس الأسرة الديمقراطية ، ضبطاً قويا من قبل الآباء ، وتفضيلاً للذكور على الإناث ، مما يدفعهم إلى الإنحراف وإرتكاب الجريمة ، وأن مسألة القوة والصراع فى العلاقات الأسرية تكون فيما بعد (مرحلتى الطفول والمراهقة) انعكاساً لبيئة العمل وبما أن مساهمة المرأة فى سوق العمل تتزايد فى معظم المجتمعات فإن تورطها فى الإنحراف وإرتكاب الجريمة يكون أكثر وفى عام (1997) ، طرح (شمدت) نظرية (توجه القوة) ، ونظر إلى الجريمة بوصفها فعلاً بنيوياً ، وقال إن توجه القوة ، والعرق ، والطبقة ، هى من نتائج وضاعة البناء الإجتماعى أى أن الجنس يحدده البناء ، وهو الذى يحدد إدراكنا وتعريفنا هذه المفاهيم الثلاثة فى المجتمع ، وبعد أن تتم عملية التعريف هذه ، يأتى دور هؤلاء الناس فى كيفية قيامهم بأدوارهم المعرفة إجتماعيا فالطبقة القائمة على المنافسة ، فى المجتمعات الرأسمالية ، هى التى تحدد الأدوار الإقتصادية ، وتضمن تفوق الرجال الذين يرتكبون ما يسمى جرائم ذوى الياقات البيض والجرائم الجنسية ، فيما تضطر النساء إلى إرتكاب جرائم السرقة والإيذاء – الحركات النسوية فى العقدين الماضيين ، ظهرت ثلاثة حركات نسوية ، قامت الأولى على مفاهيم مثل الجذر والعرق والطبقة ، والثانية جندرية خالصة ، والثالثة تقوم على الجسم والجنس ، ولعل من أبرزها (الإتجاه الماركسى النسوى) الذى يرى أن النظام الرأسمالى قائم على استغلال النساء والفقراء بشكل خاص ، وتقسيم العمل على أساس الجنس ، حيث تحتل النساء استغلال النساء والفقراء بشكل خاص ، وتقسيم العمل على أساس الجنس ، حيث تحتل النساء مسؤوليات غير رفيعة ومواقع متدنية فى العمل ، أدى إلى أن يكون مصدر الجريمة عند المرأة فى هذه المجتمعات ثنائى المصدر :

www.manaraa.com

* أولا : توزيع الثروة وتقسيم العمل القائم على الجنس ، الذى يدفع بالمرأة إلى إرتكاب جرائم ذات طبيعة إقتصادية أو خاصة بالملكية .

* ثانيا : مكانة المرأة فى سوق العمل ، التى تصل إلى مستوى التهميش الذى يجعلها مضطرة إلى أن تكون تابعة للرجل ، مما يفضى إلى شعورها بالغضب والإحباط الذى يؤدى بالنتيجة إلى إرتكابها جرائم تلحق الأذى والضرر بالرجل .

اما الإتجاه الإشتراكى الأنثوى ، فيرى أن إضطهاد المرأة هو أحد الصفات المركزية للنظام الأبوى الرأسمالى ، وأن الجريمة نتيجة حتمية للوضع الطبقى ، ولهذا تكون جرائم النساء ذات طبيع إقتصادية ، لأنها هى الضحية فى هذا النوع من المجتمعات .

وبتفسير مشابه ، يرى الإتجاه الليبرالى الأنثوى أن هناك عدم مساواة فى التعامل مع النساء ، لا سيما فى نظام العدالة الجنائية ، وأن مفاهيم الشهاة والنخوة هى من مخلفات الماضى . وأنه لابد من إعادة النظر فى مساواة المرأة مع الرجل ، وأن لا تقتصر قوة المرأة فى بيتها ، إنما فى سوق العمل والوظائف العامة أيضا ، وأنه كلما زادت عمليات دمج المرأة فى سوق العمل قلت ممارسات التمييز ضدها .

ويلخص لنا (ويليامز) و (مكشين) 1999م التفسيرات المتنوعة التى طرحتها الحركات النسائية بالآتى :-

1- إن مفهوم الجندر Gender ليس مسألة طبيعية بل نتيجة لعوامل اجتماعية وتاريخية وثقافية ، وليس مشتقا من الفروق البيولوجية الجنسية .

2- إن الجندر وعلاقاتة الإجتماعية فى المؤسسات الإجتماعية هى طرائث سلوكية أساسية .

3- إن العلاقات الجندرية ومفاهيم الرجولة والأنوثة منظمة من حيث المبدأ على تفوق الرجل ودونية النساء ، لا سيما فى البناء الإقتصادى والسياسى .

4- إن المعرقة والأنظمة المعرفية هى نتيجة جندرية ، أى أنها تعكس وحهة نظر الرجال فى الأمور الإجتماعية والطبيعة .

لقد تطور علم الجريمة الخاص بالمرأة بفعل عدة عوامل أهمها ظهور حركات الحقوق المدنية والحركات النسائية بالرغم من انقسامها على نفسها إيديولوجيا وعرقيا ولعل الميزة الأساسية للتوجهات الحديثة فى هذا الميدان أنها حولت الإنتباه من الفروق البيولوجية بين الرجاء والنساء إلى متغيرات أخرى لها دور فالحركات النسوية الماركسية ترى أن الصدر الرئيسى للتمييز بين الذكور والإناث هو النظام الإقتصادى الرأسمالى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذى يقوم على ثنائية استغلال المرأة فى البيت وخضوعها للرجل بسبب عدم الإستقلال الإقتصادى . أما النظريات الراديكالية فترى أن العامل الإقتصادى ، وإن كان صحيحاً ، فإنه ليس تفسيراً نهائيا ، فرمزت على الجندر والأبوية حيث الرجال يتخذون من النساء موضوعات جنسية مصحوبة بالعنف والإغتصاب ، فيما تطرح نظريات أخرى تفسيرات أخرى ، تجعلنا نخلص إلى القول أنه لا يوجد عامل أو سبب أو متغير واحد يفسر جرائم النساء ، الأمر الذى أدى ليس فقط إلى تغيير فى مناهج البحث الخاصة بالجريمة وجرائم النساء بشكل خاص ، بل إلى إعادة النظر فى المفاهيم والمعتقدات التى اعتاد تفكيرنا قبولها كما لو كانت مسلمات .

* الوسائل التى تحد من جرائم المرأة :

جرائم النساء كأحد فروع علم الإجرام يهتم بدراسة الظاهرة الإجرامية للمرأة من حيث اختلافها عن إجرام الرجل ، والبحث فى العوامل المؤثرة فيها وتفسير هذه الظاهرة بغية الوصول إلى حلول مناسبة لخا تكفل القضاء عليها أو التخفيف منها ما أمكن ذلك ، وبرغم أن جرائم النساء أقل فى نسبتها من جرائم الرجال من حيث الكم والنوع ، كما أن المرأة أقل خطورة إجرامية من الرجل فى الغالب بالنظر إلى الوسيلة المستخدمة فى إقتراف الجرائم ، وذلك بفعل عوامل مختلفة سبق شرحها ، أسهمت فى تدنى نسبة جرائم النساء بالمقارنة مع نسبة جرائم الرجال إلا أنه لابد من إتخاذ بعض الإجراءات التى تكفل المحافظة على مجتمع نقى من العوامل التى تنمى بزور الجريمة وهى :-

1- التأكيد على دور الأسرة فى الإهتمام بأبنائها ، ولا سيما البنات ، لحمايتهن من الوقوع فى براثن الجريمة .

2- تدعيم قوانين الضمان الإجتماعى التى تدعم حقوق المرأة وتحميها من الإستغلال ومن الوقوع فى الجريمة .

3- منح مساعدات مادية للأسر الفقيرة لضمان عدم إرتكاب النساء الجريمة .

4- نشر الوعى الدينى ووضع رقابة على وسائل الإعلام المختلفة.

5- توفير قاعدة بيانات عن الجريمة يمكن أن يلجأ إليها الباحثون والدارسون فى مجال الإجرام ، وإجرام النساء خاصة ، وذلك بغية تشجيع البحث العلمى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- التأكيد على تعليم المرأة وتثقيفها .

7- ضرورة تركيز أجهزة العدالة الجنائية على تبصير المرأة بحقوقها التى ضمنها لها المجتمع ، والضمانات التى وفرها لها ، ذلك أن الكثير من الجرائم التى تقدم على ارتكابها المرأة تكون بسبب جهلها بتلك الحقوق والضمانات .

8- إصدار تشريعات مدنية وجنائية تحمى المرأة وتأكد على المساواة بين المرأة والرجل .

9- إصدار تشريعات بإلزام المرأة بالتعليم فى كافة المرحل التعليمية وتوفير المناهج التعليمية المناسبة لها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com